منظمات الهيمنة العالمية "FMI.BIRD "
والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية
. دراسة حالة الجزائر.

الأستاذ: حامد نورالدين
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر .
بسكرة .

على إثر الإضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقبلها ، أدت بمعظم دول العالم خاصة الكبرى منها إلى تنظيم التجارة الدولية على أساس عقلاني وسليم ، ووضع برنامج وخطط كفيلة بإصلاح النظام النقدي .

فكان مؤتمر"بريتون . وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944 الذي يعتبر نقطة تحول جد مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث وضع الأساس للتعاون فيما بين الدول لحل مشاكل النقد الدولية ، وتم خلاله إنشاء أهم مؤسستين ماليتين عالميتين هما : صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

وقد كان هذا المؤتمر الذي حضرته 44 دولة وليد الظروف التي سادت التجارة الدولية قبل نشوب الحرب العالمية الثانية أي قبل سنة 1939 ، فخلال تلك الفترة تعرضت التجارة الدولية إلى كثير من المضايقات ، إذ وضعت العراقيل والحواجز الجمركية أمام سيرها الحسن فتقلص حجمها ، ومن أجل توسيع حجم التجارة الدولية اقترح المؤتمرون أن تتعاون الدول فيما بينها على رفع الحواجز لتسهيل حركة رؤوس الأموال وتيسير العمليات التجارية الدولية، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء منظمة دولية للتجارة في سنة 1945على غرار مؤسسات "بريتون . وودز" لكن هذا المشروع تأخر إلى غاية 30 أكتوبر 1947 حيث تمت المصادقة على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "GAAT " بجنيف بسويسرا من قبل 23 دولة ، وظلت هذه الاتفاقية تنظم بعض جوانب العلاقات التجارية الدولية إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة "OMC" سنة 1995 ، وذلك بعد ثماني جولات للمفاوضات كان آخرها جولة الأرغواي التي امتدت ثماني سنوات "1986-1993"

وسنحاول في هذه الورقة التعرض إلى كل من "BIRD،FMI " . ونرجئ الحديث عن المنظمة العالمية للتجارة إلى مناسبة أخرى . من حيث النشأة والمهام والأهداف مبرزين تأثير هذه الهيآت على اقتصاديات الدول النامية وعلى حقوقها الاقتصادية والاجتماعية ، متخذين كدراسة حالة الجزائر التي دفعت الثمن غاليا جراء تعاملها مع هذه المؤسسات.

1- <u>نشأة العولمة وتطورها :</u>

لم يتفق الاختصاصين على تحديد فترة نشأة العولمة وظهورها ، فهناك من يرى بأن العولمة كمفهوم مرت بثلاث موجات :

- الموجة الأولى : خلال الفترة 1870 – 1914 .
- الموجة الثانية : خلال الفترة 1950 –1980 .
- الموجة الثالثة : بدأت منذ عام 1980.

1- والبعض الآخر يرى بأن ملامح العولمة بدأت بعد إنهيار المعسكر الشرقي و ظهور الأحادية القطبية أو ما يطلق عليه البعض اسم "الأمركة" .

2- والرأي الغالب يرى بأن ملامح العولمة بدأت تبرز بعد الحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة عند إنشاء مؤسستي " بريتون . وودز " (صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي للإنشاء والتعمير)، في سنة 1944، ثم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " GAAT " في سنة 1947.

3- ولذلك فإن فهم ظاهرة العولمة مرتبط ارتباطا كبيرا بفهم تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى سمير أمين (1) بأن النظام الرأسمالي مر بأربعة مراحل :

4- طور النشأة و يطلق عليه أيضا طور الرأسمالية التجارية .

5- طور الرأسمالية التنافسية (الرأسمالية الصناعية الناشئة).

6- الطور الإمبريالي أو الاحتكاري : فبعد أن كانت الرأسمالية تصدر المنتجات ، أصبحت تهتم بتصدير رأس المال ، بعد أن تحول رأس المال بفعل عملية التركيز المستمر إلى رأس مال احتكاري مسيطر داخل المجتمع الرأسمالي.

7- طور العولمة : حيث يمتاز بتكون رأس متعدد للجنسيات " TRANSNATIONAL" والذي يتميز عن رأس المال المتعدد الجنسيات " MULTINATIONAL " ،مما أدى إلى عجز الدولة المركزية نفسها حيث

أصبحت عاجزة عن التحكم في صيرورة التراكم ، الذي تجاوز حدودها ولا تكتمل إلا على المستوى العالمي ، وهنا يشير سمير أمين " بأننا لسنا بصدد عولمة MONDIALISATION **بقدر ما نحن بصدد عولمة تحييد تدخل الدولة ، والتي تعرف بعبارة تعدد الجنسيات** TRANSNATIONALISATION**، ولم يأت ذكر هذه المرحلة إلا في نهاية الثمانينيات " .**

2 – <u>صندوق النقد الدولي :</u>

على إثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقبلها، أجمعت الدول رأيها على تسليم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على تغيير أسعار صرف عملات الدول.

"وقد كان مؤتمر بريتون–وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944 الذي يعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية قد وضع الأساس للتعاون فيما بين الدول لحل مشاكل النقد العالمية" (2)

وقد وضعت في هذا المؤتمر الأسس العامة لنظام نقدي دولي جديد، حيث طرح مشروعان حول إقامة هذا النظام النقدي الجديد هما:

المشروع الإنجليزي (جون مينارد كينز).

المشروع الأمريكي (هاري وايت).

حيث كان مخطط كينز يتضمن إنشاء عملة دولية جديدة أطلق عليها إسم BANCOR وتطبيق معدل صرف ثابت ، وكان يهدف بذلك خدمة المصالح الخاصة لإنكلترا ، أما مشروع "هاري وايت "فكان يقترح أيضا إنشاء وحدة نقدية دولية "UNITAS " تتحدد قيمتها إلى الذهب ، كما إهتم بتوازن ميزان المدفوعات أكثر من إهتمامه بالمشاكل التجارية ، كما إقترح إنشاء صندوق تسوية مبادلات العملات يتم تمويله بالذهب والعملات الأجنبية ويتعهد بتمويل هذا الصندوق بقسط كبير من الولايات المتحدة الأمريكية لإمتلاكها لأكبر إحتياطي من الذهب (3) ، ولكن في النهاية فاز مشروع " وايت " على مشروع " كينز " لأسباب سياسية تتمثل في هيمنة الإقتصاد الأمريكي ، وقام النظام النقدي الدولي الجديد بموجب إتفاقية " بريتون . وودز " على أساس مخطط " وايت " مع إستكماله بجزء مما ورد

في مخطط " كينز" وانبثقت مؤسستان دوليتان عن هذا المشروع هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

وقد تم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 سبتمبر 1945 من قبل 28 دولة فقط.

ولقد نصت هذه الاتفاقية على الأهداف التي كان ينبغي على صندوق النقد الدولي أن يعمل على تحقيقها(4):

1- تحقيق تعاون دولي خاصة فيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية وتأمين التناسق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء.
2- تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات من خلال إيجاد الوسائل الكفيلة بالحد من تخفيضات النقد التنافسية.
3- إيجاد نظام دولي جديد لتنظيم أداء المدفوعات الدولية عوضا عن الاتفاقيات الثنائية التي كانت تعرقل زيادة التعاون النقدي الدولي.
4- إحلال نظام دولي جديد لأسعار صرف العملات بدلا من سياسة مراقبة أسعار الصرف التي تزيد في صعوبات إجراء المدفوعات الدولية.
5- المساهمة في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء
6- إزالة العراقيل التي تعترض سبيل تطور التجارة الدولية.
7- تقصير أمد الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وبالتالي الحد من نتائجها السلبية على التعامل النقدي الدولي.

كما اشتملت على بنود أخرى منها :

- شروط العضوية في الصندوق : والتي منها أن تعلم الدول الأعضاء الصندوق عن السعر الذي تحدده لعملتها بالنسبة للذهب والدولار ، بمحتواه الذهبي بتاريخ (1944/7/1) .
- نظام الحصص : حيث تسدد الدولة (25%) من حصتها بالذهب و(75%) من الحصة بالعملة الوطنية للدولة على أساس سعر تعادل هذه العملة الوطنية بالذهب.

وأهمية الحصص تكمن في تحديد عدد الأصوات ، إذ من خلال حجم الحصة يتم تحديد القوة التصويتية لكل بلد عضو، حيث تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على

التصويت بامتلاكها (31.%) من القوة التصويتية ثم تليها بريطانيا ب (17.9 %) ، ورغم أن نظام الحصص قد تغير والتحقت بعض الدول كألمانيا وفرنسا واليابان وبعد ذلك العربية السعودية بالدول المهيمنة ،إلا أن القوة التصويتية بقيت تقريبا بيد الولايات المتحدة الأمريكية.

2 . 1 هياكل الصندوق :

لقد ورد في القانون الأساسي للصندوق تعريفا شاملا له : " هو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل على تقديم المساعدة في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه ، وبذلك فهو يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول " (5) ، لذلك فهو يتشكل من أجهزة و هياكل مختلفة لتسييره وهي :

2 . 1 . 1 مجلس المحافظين (الحكام) : ويعتبر الهيئة العليا في للصندوق ، يجتمع مرة في السنة في جمعية عامة ، يمثل كل دولة عادة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي.

2 . 1 .2 مجلس الإدارة (المجلس التنفيذي) : " وهو الجهاز المكلف باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للصندوق و التي يحددها مجلس الحكام بشكل مستمر ، و يجتمع ثلاث مرات في الأسبوع ، ويتكون من أربعة و عشرين إداري ونوابهم ، ثمانية منهم يعينون من طرف الدول الأعضاء التي لها أكبر نسبة من الحصص وستة عشر آخرين يعينون من طرف البلدان الأخرى لمدة عامين " (6)

2 . 1 . 3 المدير العام : ينتخب من قبل أعضاء مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويشترط أن لا يكون أمريكي الجنسية ، حيث يقوم برئاسة المجلس التنفيذي ويدير الأعمال اليومية للصندوق ، كما يقوم بالإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق ... ، " ويمارس وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذي و يساعده ثلاثة نواب له " . (7)

2 . 2 موارد الصندوق و استخداماتها :

يتحدد إجمالي موارد الصندوق من حجم التجارة الدولية ومتطلبات نموها ، وتتألف هذه الموارد من (8) :

2 .1. 1 رأس مال الصندوق : والذي يتألف من مجموع الحصص التي دفعتها الدول الأعضاء عند انضمامها إلى الصندوق ، وتتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية هذه الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

2 . 2 . 2 حقوق السحب الخاصة : (DTS)

وتتلخص فكرة إنشاء حقوق السحب الخاصة بفتح حساب لدى صندوق النقد الدولي إضافة إلى الحساب العام، ويتم تخصيص (توزيع) هذه الحقوق إلى الدول التي انضمت للاتفاقية الخاصة بها، ويخصص لكل دولة مقدارا من هذه الحقوق يتناسب مع حصتها في الصندوق، وبذلك أصبح لدى صندوق النقد الدولي حسابان: أحدهما عام ويتعلق بالسحوبات العادية، وثانيهما خاص ويتعلق بحقوق السحب الخاص.

إن كيفية تحديد قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة قد مرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: إن وحدة حقوق السحب الخاصة عند إصدارها في عام (1969) كانت تساوي المحتوى الذهبي للدولار، أي (88867،0) غرام من الذهب.

المرحلة الثانية: بعد تخفيض قيمة الدولار في عام (1971) ثم في عام (1973) وإيقاف قابلية إبداله بالذهب، تم تعديل الأساس الذي تحسب بموجبه قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة، بحيث أصبحت تتحدد انطلاقا من حاصل قسمة المحتوى الذهبي للدولار قبل التخفيض على محتواه بعد التخفيض المذكورين، وبذلك كانت القيمة الأولية للوحدة من هذه الحقوق تساوي (20635،1) دولار، أما التغيرات في قيمة هذه الوحدة فإنما تتحدد انطلاقا من تغيرات قيمة (16) عملة دولية رئيسية لا يقل نصيب كل منها عن (1%) في التجارة الدولية، وهذه العملات تتبع الدول التالية:

الولايات المتحدة، إنكلترا، الدانمارك، ألمانيا الاتحادية، فرنسا، كندا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، السويد، أستراليا، اليابان، النرويج، إسبانيا، النمسا، جنوب إفريقيا. (9)

"وقد تم سحب عملة كل من جنوب إفريقيا والدانمارك من سلة العملات المقيمة لحقوق السحب وأدخل كل من الريال السعودي والريال الإيراني حيث يساهم كل منهما بنسبة 3% و 2% على التوالي في سنة 1978" (10)

ورغم هذا يبقى للدولار دور هام، حيث تغير قيمته سيكون له تأثير على قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة حيث يشكل ثلث سلة العملات المشكلة.

المرحلة الثالثة: "ابتداء من عام (1981) أصبح التغير في قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة يتحدد استنادا إلى (5) عملات دولية رئيسية فقط، وهي: الدولار الأمريكي، المارك الألماني، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، وأيضا حدد لكل عملة وزن نسبي يتناسب مع أهميتها في العلاقات النقدية والدولية". (11)

والجدول الآتي يبين الأوزان النسبية للعملات الخمسة وحصة كل منها في وحدة حقوق السحب الخاصة بتاريخ 1981.

جدول(1) سلة حقوق السحب الخاصة في 1981.

العملة	الوزن (%)
الدولار الأمريكي	42
المارك الألماني	19
الفرنك الفرنسي	13
الين الياباني	13
الجنيه الإسترليني	13

Source : FMI، mars 1981، p 6 D'après : Boudjema Rachid، op. cit p 80.

وما تجدر ملاحظته هو أن الدولار الأمريكي يمثل نسبة 42% من وحدة حقوق السحب الخاصة في سنة 1981، في حين أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لا تمثل إلا 33% من مجموع صادرات الدول الخمس في نفس السنة، وهذا ما يبين بوضوح الامتياز الذي يتمتع به الدولار دوما.

2 . 2 . 3 الاقتراض : نص النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي على أنه يمكن للصندوق . عندما تكون موارده من عملة دولة ما غير كافية . إجراء قرض لدى هذه الدولة .

2 . 2 . 4 الموارد الأخرى : " تتكون هذه الموارد من الاحتياطات التي ينشئها الصندوق من الإيرادات التي يحصل عليها من جزاء تقديم القروض للدول الأعضاء " (12)

2 . 3 استخدام موارد الصندوق :

إن انضمام الدولة إلى صندوق النقد الدولي يمنحها الحق من الاستفادة من موارده بهدف مساعدتها على معالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها ، و أيضا يجنب قيام الدول بإجراءات قد تؤثر سلبا على اقتصادها ، أو على المبادلات الدولية ، وتتخذ عمليات القروض أحد الشكلين التاليين :

أولا: السحوب العادية :

يعني السحب هنا بالاصطلاح المصرفي عملية الحصول على قرض، ومن البديهي أن الصندوق لا يلبي أي طلب للاقتراض، بل لابد أن يتأكد من ضرورة هذا الاقتراض .

ثانيا: السحب بموجب اتفاقات الدعم :

إن هذا السحب كسابقه، يتم بناء على موافقة الصندوق، وبعد التأكد من ضرورته، ومن أنه سيتم لمعالجة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات للدولة التي تطلب الحصول عليه . (13)

2 . 4 الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي :

إن حصول الدول الأعضاء من الصندوق على المساعدات والتسهيلات يترتب عليها المزيد من الإشراف من قبل الصندوق على اقتصاديات الدول المدينة وأن تحقق الأغراض التي منحت من أجلها والتي منها (14):

أ. تخفيض عجز الموازنات العامة، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تخفيض الدعم بصور المختلفة.

ب. تخفيض معدل التوسع النقدي.

ج. اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الارتفاع في كل من الأسعار والأجور.

د. تقرير أسعار الصرف الحقيقية حيث كانت العديد من عملات الدول النامية مقومة بأكثر من حقيقتها.

هـ. العمل على إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية أو تخفيفها بهدف بلوغ حرية التجارة في النهاية.

و. كثيرا ما يطالب الصندوق الدول الأعضاء بتقرير الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات التي تعكس قوى السوق.

وقد أثارت اتفاقات الصندوق المشروطة جدلا واسعا، حيث ترى الدول المدينة في أن برامج الصندوق كانت صعبة وتحمل شروطا قاسية وأن أصحاب الدخول الدنيا تحملوا معظم أعبائها، ويضيفون إلى ذلك أن البرامج التقشفية التي يطلبها الصندوق متحيزة ضد الدول النامية حيث يتولد عنها نقص الاستهلاك والعمالة في الوقت الذي لم تتأثر فيه اقتصاديات الدول التي كانت وراء الأزمة، فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة كانت سببا رئيسيا للأزمة، كما أن الركود الذي تعرضت له الدول الأكثر تقدما أدى إلى نقص صادرات الدول النامية، وهذا يعني أن الدول المدينة لم يكن لها يد فيما تعرضت له، وأن الدول الأخرى والتي كانت السبب فيما حدث، يتعين عليها أن تشارك في تحمل النتائج، ولكن صندوق النقد الدولي يؤكد من تجاربه أن آلام التغيير والإصلاح أمر لا مفر منه، إذ لا يعقل أن تستمر الدول المدينة في الاستمرار في السياسات التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق عن مواردها الحقيقية، ويضيف الصندوق أن الدول الأقل تقدما – إذا اتبعت السياسات الصحيحة – تستطيع الإبقاء على نفقاتها الاجتماعية أو زيادتها، حتى في أوقات الشدة، وذلك عن طريق إلغاء ما تتمتع به بعض الطبقات القادرة من مزايا، بل إن الدول النامية في مقدورها وضع حد أدنى – لا تهبط دونه – للإنفاق على التعليم والصحة والتغذية، وذلك عن طريق تخفيض بعض بنود الإنفاق الأقل أهمية في الموازنة، وكذلك عن طريق زيادة الضرائب على الطبقات القادرة، كذلك فإن حكومات الدول الأقل تقدما يتعين عليها تشجيع قطاعات بذاتها مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الصغيرة وقطاع الحرفيين وذلك بهدف زيادة دخول العاملين فيها، كما أن الصندوق لا يمانع إطلاقا في الإبقاء على دعم تستفيد منه طبقات تستحقه.

أما فيما يتعلق بالآثار السيئة التي تترتب على السياسة الانكماشية فإن خبراء الصندوق يعترفون بها ويعتبرونها نتيجة طبيعية ولكن لفترة قصيرة فقط، إذ أن الأوضاع سرعان ما تتغير، ومع ظهور نتائج الإصلاح في جانب العرض فإن معدلات النمو تبدأ في الزيادة.

2 . 5 أزمة نظام " بريتون . وودز " :

من المعلوم أنه ابتداء من عام 1958 تقريبا بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يعاني من العجز المستمر، ولقد سمح الوضع المتميز للدولار للولايات المتحدة بأن تقوم بتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها عن طريق زيادة المديونية الأمريكية تجاه الخارج، أي تراكم مبالغ كبيرة جدا من الدولارات لدى السلطات النقدية (البنوك المركزية) في الدول الأخرى، وكانت هذه الأرصدة تعتبر ديونا قصيرة على الولايات المتحدة وكانت قابلة للإبدال بالذهب وهذا ما تسبب في ضعف الثقة بالدولار وتعرضت قيمته لتقلبات حادة، كما أن قيام بعض الدول منذ النصف الثاني من الستينيات بإبدال أرصدتها من الدولارات بالذهب ساهم في تناقص الاحتياطي الذهبي وتراجع الدولار في مجال التعامل النقدي الدولي، ولذلك جاء إعلان نيكسون في 15 أوت 1971 بإيقاف قابلية إبدال الدولار بالذهب، وبذلك انهار الأساس الذي قام عليه نظام النقد الدولي، وحلت مرحلة هامة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات الرئيسية وضعف الثقة بها، وبالتالي تزايد الإقبال على الذهب وارتفاع أسعاره .

"إن الصعوبات التي واجهت نظام "بريتون – وودز" خلال هذه الفترة يمكن تحديدها مع مطلع الستينيات وبالتحديد منذ 1959 حيث تجلت مظاهر الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتلك احتياطات كبيرة من الذهب بحيث كان كل دولار مغطى ومضمون خلال هذه الحقبة، إلا أنه ابتداء من سنة 1960 (وهي السنة التي عرف فيها ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا إجماليا كبيرا)، فإن المخزون من الذهب الرسمي بالولايات المتحدة الأمريكية أصبح أقل من مجموع الدولارات المتداولة بالخارج من طرف الهيئات الرسمية والمؤسسات الخاصة، وهذا ما أدى إلى زعزعة الثقة بإمكانية الصرف الطويلة المدى للدولار مقابل المعدن الأصفر، مما جعل البنوك المركزية تقوم بطلب صرف رصيدها من

الدولارات وتحويلها إلى ذهب" .(15) والجدول الآتي يوضح تناقص المخزون الرسمي من الذهب بالولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول (2) يوضح انخفاض المخزون الرسمي من الذهب بالولايات المتحدة:

الوحدة : مليار دولار

السنة	المخزون الرسمي من الذهب	الاستدانات السائلة		
		السلطات النقدية	القطاع الخاص	المجموع
1948	24	3	3	6
1950	23	5	4	9
1955	22	8	6	14
1960	18	11	10	21
1965	14	16	14	30
1967	18	18	18	36
1969	12	16	30	46
1971	11	51	17	68

Source : FMI، International Financial / Statistics Supliment 1972

نقلا عن : د. خالدي الهادي ، مرجع سابق، ص 88

3 . البنك العالمي للإنشاء والتعمير :

في البداية يمكننا تعريف البنك العالمي للإنشاء والتعمير على أنه المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي و المسؤول عن إدارة النظام المالي الدولي و المهتم بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، " ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص ، كما يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال " (16).

3 . 1 أهداف البنك الدولي :

جاء في الاتفاقية الخاصة بهذا المصرف أن أغراضه هي (17) :

- المساعدة على تعمير أراضي الأعضاء والعمل على إنمائها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال للأغراض الإنشائية.
- تنظيم القروض الصادرة من المصرف أو بضماناته أو القروض المعقودة بطرائق أخرى بحيث تفضل المشاريع الأكثر فائدة والتي تكون الحاجة إليها أسرع.

تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي التي يقوم بها الأفراد والهيئات الخاصة عن طريق ضمان القروض والاستثمارات الأخرى والمساهمة فيها.

* تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية، والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء،
* تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء، وتنمية مواردها الإنتاجية، إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء،
* توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك (18) .

3 . 2 إدارة البنك :

يتولى مجلس المحافظين الذين تعينهم الدول الأعضاء (كل دولة تعين محافظ ومناوب له لمدة خمس سنوات) مهام الإدارة العليا للبنك ومن بينها زيادة رأس مال البنك والنظر في قبول طلبات العضوية الجديدة التي تقدمها الدول، بشرط عضويتها لصندوق النقد الدولي، ويجتمع مجلس المحافظين عادة كل سنة، ويتبع نظام التمييز بين الأصوات بالنسبة للتصويت على قرارات مجلس المحافظين، بحيث يكون لكل دولة مائتان وخمسون صوتا بالإضافة إلى عدد من الأصوات يساوي عدد الأسهم التي تملكها الدولة في رأس مال البنك، فيكون للدول التي تمتلك أكبر الحصص فيه تأثير واضح على قرارات المجلس، وقد فوض مجلس المحافظين الكثير من اختصاصاته الأخرى إلى مجلس المديرين التنفيذيين الذي

يرأسه رئيس البنك والذي يتم تعيينه بالانتخاب، من ستة عشر عضوا منهم خمسة يمثلون الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، اليابان)، ويجتمع هذا المجلس مرة كل شهر، وينتخب مجلس المديرين رئيسا للبنك ونائبا للرئيس، وهيئة المكتب الذي يضم عدة أقسام يختص كل منها بعمليات معينة، بالإضافة إلى مجلس استشاري يضم ممثلي المصالح التجارية والصناعية والزراعية والمصرفية والعمالية (19) .

وتساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثلاث مؤسسات مالية هي:

مؤسسة التمويل الدولية التي تأسست سنة 1956، والثانية هي المؤسسة الدولية للتنمية التي تأسست في عام 1960، والثالثة هي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تأسست عام .1988

3 . 3 موارد البنك :

تتألف موارد المصرف من رأسماله الذي يبلغ 10 مليارات دولار بالوزن والعيار السائدين في أول تموز 1944 ويقسم إلى 10000 سهم، قيمة السهم الاسمية 000 100 دولار، ولا يسمح لغير الأعضاء بالاكتتاب به، وأعضاؤه هم أعضاء صندوق النقد الدولي، وتوزع الاكتتابات والأسهم حسب نسب تختلف عن حصص الصندوق، فيجب على كل دولة أن تدفع 12% من حصتها ذهبا أو دولارات أمريكية، وأن تدفع 18 % بعملتها، أما 70% الباقية فتظل بدون تسديد ولا يطلب دفعها إلا لمقابلة خسائر تحملها المصرف، وتدفع في هذه الحالة ذهبا أو دولارات أمريكية، أو أي عملة أخرى يكون البنك في حاجة إليها.

ويحصل البنك الدولي على موارده المالية من رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل، وقد تطور رأس المال المكتتب من 21 مليار دولار عام 1959 و24 مليار دولار عام 1965 إلى 27 مليار دولار عام 1970 إلى 85 مليار دولار عام 1987، وقد وصل إلى 170 مليار عام 1993 والمدفوع منه 10% فقط، ولكن النسبة الباقية يمكن أن تطلب وقت الحاجة، وبلغ رأسماله عام 1996 حوالي 184 مليار دولار، وقد دفعت منه الدول الأعضاء 10% فقط كما هو متبع (20) .

أما المصدر الثاني لموارد البنك الدولي، فهي الاقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات ويحصل بالفعل على معظم موارده المالية من هذا المصدر.

وأخيرا هناك المصدر الثالث لموارد البنك والتي تأتي من الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة.

وفضلا عن ذلك استطاع البنك زيادة كفاءته المالية عن طريق التنسيق مع عدد من الهيئات الأخرى، مثل المنظمات المالية والتنمية الدولية ووكالات المعونة الثنائية ومؤسسات ائتمانات التصدير، أو إخضاعها لسيطرته.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن الحصص في رأس مال البنك الدولي موزعة تقريبا بنفس الأوزان الموزعة بها في صندوق النقد الدولي، حيث نجد أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا تملك حوالي 43% من الحصص (إجمالي الاكتتاب) وبالتالي تتحدد قوتها التصويتية بحوالي 41% من عدد الأصوات وبالتالي يكون لها دور كبير في توجيه السياسة داخل البنك، ويتزايد تأثيرها أيضا على أغلبية القرارات التي يصدرها البنك (21) .

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر حملة أسهم البنك الدولي، وإن كانت قوتها التصويتية قد تقلصت من نسبة 35% التي كانت تتمتع بها عام 1947 إلى 21%، إلا أن هذه النسبة تكفيها لتحتفظ بحق النقض (الفيتو) على قرارات مهمة، كما أن قوة الولايات المتحدة الاقتصادية تعد قيدا على قرارات البنك الدولي وأشد مفعولا من النسبة المئوية للقوة التصويتية، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية حمل البنك الدولي عن الكف عن إقراض الشيلي خلال أعوام أللينيدي، على الرغم من أن دولا كثيرة من حلفائها الأوربيين احتفظت بعلاقات ودية مع حكومة أللينيدي، وواصلت تقديم المعونة إليه، كما حاولت استخدام البنك كقناة للدعم المتعدد الأطراف للنظام المستبد في السلفادور على الرغم من المعارضة الأوربية، وثمة تقرير أعدته وزارة الخزانة لحكومة الرئيس ريجان يتباهى بمناسبات عديدة استطاعت الولايات المتحدة فيها فرض رغباتها على البنك الدولي، بما في ذلك التوقف عن إقراض الشيلي وفيتنام وأفغانستان في عام 1979 (22) .

3 . 4 استخدامات الموارد :

تستخدم الموارد التي يتحصل عليها البنك في تقديم القروض والمنح والمعونات المختلفة، حيث يقدم ما يزيد على 90% من قروض وائتمانات إلى مشروعات محددة.

تقوم السياسة الإقراضية للبنك الدولي على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وعلى الأخص الأخيرة، وهي موجهة إلى الدول النامية بصفة خاصة في الوقت الحاضر بعد الانتهاء من إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة، وتحظى قروض البنك الدولي عموما بفترة سماح قدرها خمس سنوات ويتم استردادها على 15 – 20 سنة، وهي تعطي في الوقت الحالي للدول النامية إلى أن يبلغ متوسط دخل الفرد فيها حدا معينا، تصبح بعدها قادرة على استيفاء حاجتها التمويلية عن طريق الإقتراض المباشر من أسواق المال العالمية مباشرة، وقد كان البنك مقيدا بأن يكون إقراضه للحكومات أو بضمان من الحكومات وقد تغير الوضع بعد إنشاء مؤسسة التمويل الدولية أحد مجموعات البنك التي أصبحت قروضها لا تحتاج إلى ضمان الحكومات ويمكن أن تكون مع القطاع الخاص مباشرة (23) .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه سواء أكان إقراض البنك الدولي بالشروط التجارية أم بشروط ميسرة فإن معظم الإقراض يكون لإقامة المشروعات والقليل منه (حوالي الربع) يمول برامج الإصلاح الهيكلي.

كما أن تمويلا ته للمشاريع المختلفة تمر بستة مراحل حتى يتسنى لخبراء البنك من التعرف على جدوى المشروع ومدى توافقه مع السياسات التي يهدف إليها البنك ، ويسمي البنك هذه المراحل بـ " دورة المشروع " و هي :

1. مرحلة اختيار المشروع
2. مرحلة إعداد المشروع
3. مرحلة تحليل المشروع وتقييمها من طرف البنك الدولي
4. مرحلة المفاوضات
5. مرحلة التنفيذ و الإشراف
6. مرحلة التقييم

3 . 5 مزايا ومآخذ البنك العالمي :

3 . 5 . 1 مزاياه :

إن من أهم مزايا البنك الدولي هو شدة حرصه في تقديم القروض، فإذا طلبت دولة من البنك قرضا فإنه يدرس حالة تلك الدولة دراسة مستفيضة، ثم يرسل إليها بعثة فنية

لدراسة الأوضاع فيها وأهمية القرض في الإنتاج، ثم تقدم البعثة تقريرا إلى مدير البنك الذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين ثم يرسل البنك مرة أخرى بعثة لكي تشرف على استعمال القروض، والتأكد من أن الأموال تستخدم في الأغراض المتفق عليها، والبنك إذ يدقق في منح القروض فذلك لسببين (24) :

1- خوفه من فشل المشروعات التي ستنفق فيها الأموال المقترضة، وبذلك لا تتحقق الأهداف المرجوة.
2- خوفه من زيادة الميل إلى الاستيراد أي تخفيض القرض للاستهلاك دون الاستثمار.

كما يقوم البنك بدعم المشاريع المرتبطة بحماية البيئة مثل التشجير ومعالجة التلوث ومكافحة الأمراض والاستثمار في المياه،...، فمن خلال البيئة يمكن توفير الموارد اللازمة للتنمية، "حيث يعمل البنك العالمي من خلال توسيع الخطط البيئية والسياسات الاقتصادية الكفيلة بحماية الموارد الطبيعية، والتعاون مع شركائه من خلال برنامج (تسهيل البيئة العالمي) الذي يستهدف مواجهة القضايا البيئية العالمية مثل تشقق طبقة الأوزون وغيرها" (25) .

3 . 5 . 2 مآخذ على البنك العالمي : يعاب على سياسات وأداء البنك العالمي للإنشاء والتعمير العديد من الممارسات والتي منها (26) :

3- أن إدارة البنك العالمي لا زالت تتأثر كثيرا بنفوذ الدول الخمس الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك حوالي 20% من القوة التصويتية في البنك العالمي، كما هو الحال في صندوق النقد الدولي،
4- لا يقدم البنك العالمي إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية وهي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية.
5- يترتب على المعونة بمرور الوقت تسييس السياسات الاقتصادية المحلية، إذ أن الأمر الذي يطغى على الموضوعات الأخرى هو البحث عن المساعدات وليس الخوض في معركة التنمية.
6- كثيرا ما يترتب على المساعدات فقدان مبدأ الاعتماد على الذات.

7- كثيرا ما تكون المساعدات في صالح سكان المدن وليس لصالح البيئات الريفية.

8- يعتبر البعض أن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك والتي بلغت في المتوسط 6% إيجابية، وهي فعلا أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق إلا أنه لا يجب إغفال أن البنك مؤسسة دولية قامت خصيصا لمساعدة الدول في بناء وتدعيم اقتصادياتها، أي أنه مؤسسة لا تسعى للربح بالإضافة إلى أن قروضه مضمونة من طرف الحكومات والبنوك المركزية للدول المقترضة، ورغم هذه النسبة إلا أنه يحقق أرباحا، واحتياطا ضخما، بالرغم من أنها ليست من أهدافه.

9- النسب التي يحدد بها البنك مشاركته في تقاريره لرفع الدخول في الدول المتخلفة لا تتعدى الثلث في أغلب الأحيان.

10- نسبة كبيرة من القروض التي يقدمها كانت من نصيب دول متقدمة اقتصاديا كدول أوربا وأستراليا بينما نصيب دول إفريقيا وآسيا كان أقل بكثير.

11- لا يستطيع البنك العالمي أن يتربع على عرش الإقراض الدولي لأنه ممنوع من منافسة المقرضين، وأنه لا يقدم القروض إلا إذا استحال على الدول المحتاجة الحصول عليها.

4 . الجزائر ومؤسسات الهيمنة :

يعود تعامل الجزائر مع مؤسسات الهيمنة العالمية (BIRD–FMI) إلى أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وبالضبط في ماي 1989 ، وجوان 1991 مع صندوق النقد الدولي ، وفي سبتمبر 1991 مع البنك العالمي للإنشاء و التعمير ، وكانت كل هذه الاتفاقيات تتم في سرية تامة ، وقد كانت وضعية الديون الخارجية للجزائر ومستوى خدماتها هي التي أجبرت الجزائر إلى الالتجاء إلى هذه المؤسسات ، " حيث بلغت نسبة خدمات الديون إلى الصادرات سنة 1988 (83%)، وفي سنة 1989 (80%) " (27) ، " ولم تكن الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة تكفي لتغطية واردات شهر واحد " (28) ، ورغم جرعات الأكسجين التي تحصلت عليها الجزائر من خلال هذه الاتفاقيات إلا أن وضعيتها الاقتصادية لم تتحسن رغم التزامها بالشروط المجحفة لهذه المؤسسات إن اقتصاديا أو اجتماعيا ، فتفاقم الوضع أكثر فأكثر خاصة بعد انخفاض أسعار البترول في سنة 1993 ، وتزامن هذا مع تردي الوضع السياسي والاجتماعي وأصبحت الأزمة متعددة الجوانب ، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي وتزايدت وتيرة التضخم وارتفع معدل البطالة وتدهور ميزان

المدفوعات وانخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة ...، فلم تجد الجزائر من بد من معاودة الاتصالات مع هيآت الهيمنة هذه والرضوخ لشروطها القاسية، وتم التوقيع معها على اتفاقين أحدهما سنة 1994 والآخر سنة 1995.

4 . 1 برنامج الاستقرار الاقتصادي (1أفريل 1994 . 31 مارس 1995) :

ويدوم هذا البرنامج سنة واحدة ، وهذا يعني أن الدائنين لم يضعوا ثقتهم سوى في صندوق النقد الدولي ، الذي وضع بدوره الجزائر على المحك لسنة واحدة لتفادي التماطل والتراخي الذي وقعت فيه خلال اتفاق سنة 1991 الذي لم يتم تنفيذه بالكامل ، ولذلك كان على الجزائر الالتزام بتطبيق جملة من الإجراءات هي (29) :

4 . 1 . 1 إجراءات تتعلق بالميزانية العامة و النقد :

أ . إجراءات الإنفاق العام :

- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري ،
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع ،
- تجميد الأجور والرواتب وتقليص التوظيف بالقطاع العام ،
- تخفيض ثم إلغاء الإعانات المخصصة للقطاع العام ،

ب . إجراءات تخص الإيرادات العامة :

- رفع أسعار خدمات القطاع العام (الكهرباء ، الغاز ، الهاتف ...) ،
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ... ،
- خصخصة القطاع العام

ج . إجراءات نقدية :

- وضع حدود قصوى للائتمان المسموح به ، وإدخال تقنية الاحتياطات الإجبارية ،
- زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة ،
- إقامة سوق صرف كاملة ومتصلة بالسوق النقدية ،

4 . 1 . 2 إجراءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

- متابعة تحرير التجارية الخارجية برفع كل القيود الإدارية والمالية ، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات،
- تخفيض مستوى الجباية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،
- مواصلة تطوير نظام صرف مرن و ذلك بجعل الدينار قابلا للتحويل (بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة)،
- إلغاء كل أشكال التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص، أو بين المستثمرين المحليين والأجانب .

وقد كانت هذه الشروط جد قاسية ، ولولا الظروف الأمنية والسياسية السائدة آنذاك لما أمكن للجزائر تطبيقها، وهذا ما أكده السيد "ميشال كمدسيس" المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك، في اجتماع مدريد بين الجزائر والصندوق في سبتمبر 1994 : " أود كذلك أن أهنئ السلطات الجزائرية التي التزمت بالشجاعة رغم الوضع السياسي والاجتماعي الصعب جدا في إعادة توجيه اقتصادها من نظام دولة محض إلى نظام قائم على تطوير قوى السوق"(30)، لكن هذا لم يمنع من تسجيل بعض الصعوبات والتي منها(31):

- القطاع الصناعي لم يحقق النمو المنتظر منه (4.8%)، بل سجل تراجعا ملحوظا (-2.4%)، وهذا رغم التسهيلات التي استفاد منها ،
- تدني الاحتياطي من العملات الصعبة ، حيث بلغ أدنى مستوى له فينهاية1995، وارتفاع قيمة خدمة الدين غير المعاد جدولته ،
- تدني قيمة الدينار ، وزيادة . وإن كانت ضئيلة . في معدل التضخم ،
- التأخر في تحصيل بعض دفعات القروض (الثنائية و المتعددة الأطراف) ،
- غياب الوضوح حول خصخصة المؤسسات العمومية،
- تأخر و تباطؤ تنفيذ السياسة الجديدة للتجارة الخارجية.

ولم يكن هذا مفاجئا ، حيث أن البرامج الليبرالية التي تفرضها مؤسسات الهيمنة الدولية على الدول النامية تتميز بارتفاع تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ...، دون أن تقدم حلولا واقعية لاقتصاديات هذه الدول ، وليس أدل على ذلك من تجارب :الأرجنتين ، البرازيل ، المغرب ، مصر ، المكسيك ، ... ، " وتلك الاتفاقيات لا تختلف عن اتفاقيات إعادة الجدولة، على اعتبار أن أخطر ما في إعادة الجدولة هو الالتزام بالبرامج

المفروضة بشكل يفقد الدولة سيادتها الاقتصادية " (32) ، وفي كثير من الأحيان حتى سيادتها السياسية .

4 . 2 برنامج التعديل الهيكلي(أفريل1995 . ملرس1998) :

لم يكن هذا البرنامج إلا تأكيدا وتوسيعا لما جاء في البرنامج الأول ، وقد كانت نتائجه متذبذبة من سنة إلى أخرى وذلك لارتباط الوضعية الاقتصادية للجزائر بعائدات البترول ، وهذا ما يشكل تحديا خطيرا للجزائر يجب عليها التخلص منه وذلك بتنويع صادراتها خارج المحروقات .

خاتمة :

إن مؤسسات الهيمنة هذه لم تكن لتراعي مصالح الدول النامية ، بل كانت تفرض عليها دوما حلولا وبرامج قاسية لا تقوى على رفضها أو حتى مناقشتها لأنها تلجأ إليها مكرهة لطلب يد المساعدة سواء من صندوق النقد الدولي الذي أصبح اليوم يسعى إلى تعميم نظام اقتصاد السوق داخل الدول النامية وذلك من خلال برامجه وبعثاته ، أو من طرف البنك العالمي للإنشاء والتعمير الذي كان يتولى مسائل التنمية والاستثمار على المدى الطويل وإعمار البلدان التي خربتها الحرب وأصبح اليوم يسعى إلى استثمار رأس ماله ، وتوسيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام في الدول النامية ، والحصول على حق مراقبة وتوجيه اقتصاديات هذه الدول بما يتوافق ومصالح الدول الكبرى(المهيمنة).

الهوامش :

1) مبارك بوعشة " العولمة مقاربة اقتصادية " ، فعاليات الملتقى الدولي : الجزائر والعولمة، جامعة منتوري ـ قسنطينة ـ 22،23 نوفمبر 1999 ، ص 359.
2) التمويل والتنمية ، يونيو ،1995، ص43 .
3) الهادي خالدي ، المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي ، دار هومة الجزائر ،1996، ص41.
4) عطون مروان ، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر، 1992، ص 71 .
5) عطون مروان ، المرجع السابق ، ص83.
6) Bou DJemaa Rachid ، Le FMI en questions ، ATLAS Editions ، Alger، 1995 ، P 43.
7) د/ صالحي صالح ، " ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي " ، مجلة دراسات اقتصادية ،العدد الأول ، السداسي الأول، 1419هـ/1999م، دار الخلدونية ، ص96 .
8) صندوق النقد الدولي ، موارد الصندوق : مصادرها واستخداماتها ، معهد الصندوق ، 1994، ص8 .
9) د/ عطون مروان ، مرجع سابق ، ص99.
10) كنونه أمين رشيد ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة ،بغداد ،1980 ، ص287 .
11) د/عطون مروان ، مرجع سابق ، ص 99 .
12) نشرة صندوق النقد الدولي ، سبتمبر 1995 ، ص23 .
13) د/ عجمية محمد عبد العزيز ، د/ عبد الرحمن يسري أحمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص257 .
14) د/ عجمية محمد عبد العزيز ، د/ عبد الرحمن يسري أحمد ، المرجع السابق ، ص259 .
15) د/ خالدي الهادي ، مرجع سابق، ص 87.
16) السمان أحمد ، موجز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، مطبعة جامعة دمشق ، 1965 ، ص475.
17) د/عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة ، 1998 ، ص74 .
18) د/ البطريق يونس أحمد ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص50 .
19) د/ البطريق يونس أحمد ، المرجع السابق ، ص50 .

20) السمان أحمد ، مرجع سابق ، ص483 .
21) د/ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص78 .
22) شيريل بيبار ، البنك العالمي : دراسة نقدية، (ترجمة أحمد فؤاد بلبع)، سينا للنشر، القاهرة ، 1994 ، ص 54 .
23) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص79 .
24) قريصة صبحي قادرس ، مدحت محمد العقاد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1983، ص63 .
25) الحسني عرفات تقي ، التمويل الدولي ،دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص313.
26) د/ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص84 .
27) BEN ACHENHOU MOURAD ، Dette et démocratie ، ECHARIFA ، Alger ،p 100.
28) BELHIMER AMMAR، La dette extérieure de l'Algérie، Casbah Edition، Alger، 1998، p68.
29) كريمان عبد الهاب ، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الإصلاح الهيكلي ، الملحق الأول ، المحاور الأساسية للبرنامجين المتفق عليهما مع صندوق النقد الدولي ، بنك الجزائر، 1995، ص10 و ما بعدها .
30) L'ECONOMIE ، mensuel économique، publie par Algérie-presse-service، n°16، novembre 1994، p36.
31) كريمان عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص15 .
32) د/ صالحي صالح ، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية،مرجع سابق، ص127.